الثورة الاثنين 21 محرم 1432هـ الموافق 27 ديسمبر 2010م العدد (16847)

تأمُّلات

محمد عبدالماجد العريقي

أين نحن من ثقافة الصيانة؟ (3)

علق أحد القراء على موضوع الصيانة الذي تناولته في حلقتين بهذه الزاوية قائلا: شيء جيد أن تطرح هذه القضية, ولكن لاتنسى أن ما يسمى (بالصيانة) يعتبر في بعض الحالات مصدر هدر على المستويين العام والخاص، والسبب أن هناك عشوائية وارتجالاً وإهمالاً وفهلوة تتحكم بهذا المفهوم .

وكان هذا القارئ يقصد العيوب والأخطاء التي تحدث على مستوى الجهاز الحكومي على وجه التحديد، فنحن نقدم على انجاز مشاريع كبيرة، وشراء أجهزة ومعدات حديثة ، دون ان نؤهل كوادر تشرف على التشغيل ،وتقوم بعملية الصيانة اللازمة والدورية لبقاء تلك المرافق، والأجهزة تؤدي وظيفتها بصورة متقنة ولفترة طويلة.

مع العلم تكاليف الترميم أو الصيانة في بعض الحالات والتي تتم تحت إشراف خبرات أجنبية يتم طلبها وإحضارها من الخارج وتحرير عقود معها بعشرات آلاف الدولارات.

وفي بعض الجهات هناك كادر محلي، يمكن أن يقوم بهذا الدور وبأكثر من ذلك إذا اهتم بتأهيله عبر دورات مستمرة، ومنحه الحوافز المشجعة لقام بهذه المهمة بأقل التكاليف، لكن المشكلة إن الاعتمادات في الموازنة للصيانة محدودة جداً، وحتى هذا المحدود يوجهه لأغراض ليس لها علاقة بالصيانة .

كثير من المعدات والأجهزة التي اشترتها الدولة قبل فترة، أين مصيرها بعد إحلال أجهزة حديثة، لا أحد يسأل عنها؟

كان يمكن ان يستفاد منها إذا كان هناك ثقافة حقيقية للصيانة ، بل يمكن لو كان هناك خبرات محليه فنية أن تطور من قدرات تلك الأجهزة .

حتى الدول المتقدمة لم ترم الأجهزة والآلات القديمة، تستفيد منها وتطورها، أو تحويلها إلى صناعات أخرى، المهم لاتعتبرها سلعة منتهية الصلاحية .

أما على المستوى الخاص فإن مفهوم الصيانة مرتبط بالحظ، لأن كل من يملك ورشة إصلاح سيارات، أو أجهزة الكترونية أو كهربائية، أو أو ، فإن اللجوء إلى مثل هؤلاء الذين يدعون العلم والدراية بخبايا المهنة يعتبر بمثابة المغامرة التي قد تنتهي بالنجاح أو الفشل .

وهذا ليس من باب الخيال والمبالغة، فإني متأكد أن الكثير منا لديه تجربة بل تجارب مريرة، مع من يصف نفسه مهندس سيارات، أو مهندساً كهربائياً أو الكترونياً، وما تعرض له من كذب وتضليل ونزيف مال، وقد ينتهي بهما المطاف إلى قسم الشرطة .

أما على المستوى الفردي، فثقافة الصيانة بعيدة كل البعد من اهتماماتنا، نشتري الأجهزة ونضعها في أي مكان، بل وربما بهذه الطريقة البلهاء يمكن أن تصبح مصدر خطر لسكان البيت، وإذا اشتريت السيارة بملايين الريالات ، تجدها تلمع ونظيفة، وأنيقة، بعد أيام ستجد ذلك الشكل قد تحول إلى قمامة من الداخل، والمقاعد ملوثة ببقايا العصائر اللزجة، ويفوح منها روائح الأكل المتعفن الملقاة على أرضية السيارة، هذا كله يعكس ذوق صاحب السيارة واستهتاره، وهو بالمناسبة يعكس طباعه الخشن مع المحيط الذي يعيش فيه .

نحن نحتاج إلى إشاعة ثقافة الصيانة بمفهومها الواسع الشامل يترتب عليها الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، فنحن أحوج إلى هذه الثقافة، باعتبارنا بلداً فقيراً نستورد كل شيء من الخارج ويكلفنا أموالاً طائلة نحن بأمسّ الحاجة إليها لبناء الإنسان وتحسين مستوى حياته .

19alariky@gmail.com

لماذا تستكثرون الفرحة على الشعب اليمني؟!

د.سعاد سالم السبع ●

عشنا أياماً جميلة مع خليجي عشرين، وشعرنا أن الأحزاب اليمنية تناست خلافاتها وناصرت الفرح، وتمتع الجميع بالطمأنينة، وتغيّرت صورة اليمن على المستوى العربي والعالمي إلى الأفضل، وصرنا ننتظر مستقبلاً اقتصادياً مستقراً.

والآن تعود الحال إلى إشعال أزمة جديدة بسبب الانتخابات، وكأن أحزابنا الموقرة وجدت لخلق الأزمات وليس لحل المشكلات، بل تؤكد للشعب كل يوم أنها موجودة لتنكيد حياة المواطنين، حتى صارت الحزبية هي إحدى المشكلات التي تعرقل التنمية، الأحزاب السياسية في البلدان المتحضرة تسعى إلى تطبيق برامجها من خلال تثبيت الأمن والاستقرار، لكن أحزابنا العريقة تستكثر على الشعب اليمني أي حلم بمستقبل آمن.

لماذا لا تستثمر الأحزاب فرح خليجي عشرين في صناعة أفراح أخرى؟!! هل مكتوبٌ على المواطن اليمني أن يعيش قلقاً وتوتراً كلما جاءت مناسبة؟!! لقد أيقن الناس أن صناعة القلق والتوتر هي الهدف الأول لبرامج الأحزاب اليمنية..

يجب أن يدرك الكبار في جميع الأحزاب اليمنية أن كيمياء الجماهير اليمنية قد تغيرت بفعل خليجي عشرين، وأصبحت تناصر الحب والوحدة والفرح، ولم تعد مستعدة للمشاركة في إذكاء الخلافات بين أبناء اليمن الواحد مهما كانت الأسباب، فنتمنى أن تخفف وسائل الإعلام من التهويل والتهديد والوعيد الذي تطالعنا به كل دقيقة حول مخاطر إجراء الانتخابات في ظل مقاطعة بعض الأحزاب المعارضة – لا سمح الله – لأن الجميع يعرف (البير وغطاها) على رأي المثل الشعبي، وقد صار كل الناس يدركون أن الحكمة اليمنية هي المنتصرة في وطننا، وأن الدولة قادرة على فرض النظام بالقوة إذا ما كان الوطن عرضة للخطر ، وأن قوة النظام سوف تكون حاضرة إذا شعرت الدولة بأن أمن الناس مهدد.

إن العقل والمنطق يفرضان على كل الأحزاب اليمنية (الكبيرة والصغيرة) المشاركة في الانتخابات، فهي فرصة للتغيير وحق للجميع، ومن يغادرها فقد حكم على نفسه قانوناً بالخروج من المشاركة السياسية، فلماذا لا تتم المشاركة، وليعتمد كل حزب على رصيده الشعبي إن أراد التغيير، لأن التغيير من أجل التنمية لن يتم بالمقاطعة، ولن يحدث بإثارة الشارع وإقلاق الأمن، بل بالمواجهة التنافسية على مقاعد المجلس النيابي وليس بالهروب من المشاركة والعمل على صناعة أزمات جديدة للوطن.

إن الشعب اليمني بدأ يفهم قواعد اللعبة السياسية، ولن يستطيع أحد أن يجر الجماهير إلى أي شغب، لأن الجماهير أصبحت مستوعبة لنتائج تصرفاتها، وتعرف أن تواجدها الحقيقي هو في صناعة الفرح كما فعلت في خليجي عشرين.. وبناءً على ذلك فإن المفترض أن يقوم كل حزب باستثمار جماهيره للوصول إلى البرلمان وليس لإفشال العملية الانتخابية.

المنافسة وممارسة الاستحقاق الدستوري هما الحل، والذهاب بعيداً عن صناديق الانتخاب أمر غير مقبول، وأي حزب يثق في شعبيته فلن يخاف من دخول المنافسة عبر صناديق الانتخابات، وبخاصة أن هناك فرصاً قانونية عديدة – محلية ودولية – لضبط العملية الانتخابية وضمان نزاهتها...

التغيير الحقيقي الذي يتوقعه المواطن سيتم حينما يثبت الجميع حضورهم في المنافسة، وحينما لا تترك الفرصة لحزب دون غيره أن ينفرد بالفوز في الانتخابات، ما زالت الفرص سانحة للمشاركة الكاملة، ومازال المواطنون مطمئنين إلى أن الحكمة اليمنية هي التي ستنتصر، وأن القيادات العليا في أحزاب المعارضة سوف تدرك خطر عدم المشاركة عليها هي في المقدمة، إذ تُعمد استبعادها من المشاركة السياسية قانونيا، وعلى مرأى ومسمع من كل العالم، وهذا ما لا يريده أي مواطن يحب الوطن.

كلنا نتمنى أن يتكون مجلس النواب القادم من جميع ألوان الطيف السياسي في اليمن، وأن نجد فيه أعضاء أقوياء في طرحهم لقضايا الناس، موضوعيين، ووطنيين وعلى مستوى المسئولية علماً وخُلقاً وعدلاً.

مهم جداً أن نجد تنوعاً في تشكيلة مجلس النواب القادم، لأن التنوع هو أساس حياتنا، حتى وإن كان هذا التنوع سيخلق اختلافات بين الأعضاء في الرؤى فهذه هي الحياة الحقيقية..

الحكمة تقتضي أن تتكاتف جميع الأحزاب لنصرة الديمقراطية، وحينما تتمتع الأحزاب بالحكمة، فإن حق المرأة في المشاركة سيكون حاضراً في خياراتها، وذلك ما نتمناه.

● أستاذ المناهج المشارك بكلية التربية – صنعاء – عضو منظمة (اليمن أولاً)
SUADYEMEN@GMAIL.COM

جامعة إب .. نجاحات علمية وأكاديمية كبيرة

صادق وجيه الدين

استطاعت جامعة إب أن تحقق نجاحاتٍ علميةً وأكاديميةً كبيرةً خلال السنوات الماضية؛ الأمر الذي جعلها تقف ضمن قائمة أكثر الجامعات اليمنية نجاحاً وتفوقاً على مختلف المستويات..

لتتقدم على جامعات سبقتها في البناء والتأسيس والإنشاء، وهذا الكلام يؤكده كل من اقترب من الجامعة، وعايش بعضاً من فصول النجاح والتفوق..

– وقد تواصلت نجاحات جامعة إب، وتوسعت رقعتها، وامتدت مساحتها، منذ أن تم تعيين الأستاذ الدكتور عبدالعزيز محمد الشعيبي رئيساً لها؛ نتيجةً لما تتجسد في شخصيته من جميل صفات ونبيل سمات قلما تجتمع في شخصية رجل آخر ؛ إذ إنه رجل مخلص في عمله، متفانٍ في أداء مهامه، مدرك لثقل المسؤولية، متصف بالنزاهة والأمانة، فضلاً عن كونه يتمتع بكفاءة قيادية عالية، ويكتسب خبرةً أكاديميةً غيرَ عادية.

– ولن أبالغ في الوصف حينما أقول أن قربي من شخص الدكتور عبدالعزيز الشعيبي جعلني أجزم بأنه رجل نادر بكل ماتحمله الكلمة من معان ومدلولات ومرادفات، وأنه شخصية وطنية تستحق أن تُرفع له القبعات احتراماً وتقديراً، ولم أجد من واجب أقوم به تجاهه سوى كتابة هذه المقالة المتواضعة، التي ربما أنها ظلمته ولم تعطه حقه، أكثر من كونها قد أنصفته، على الرغم من علمي بأنه لا يحب الشهرة ولا الظهور ، بل إنه يتعمد في أكثر من مناسبة الابتعاد عن الأضواء..

– ولم يكن نجاح الدكتور عبدالعزيز الشعيبي في رئاسة جامعة إب بالأمر الغريب؛ على اعتبار أنه يجمع كل مقومات النجاح، بل بالإمكان استبيانه من خلال شخصيته، وقد حصد أعلى درجات وأرقى معدلات التفوق والتألق في كل المهام التي أُسندت إليه والمناصب التي شغلها، ومنها نجاحه في شغل منصب عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة صنعاء، ولازال من عرفوه يذكرونه بالخير حتى الآنه، وسيظلون كذلك..!!

– ومنذ أن قدم الدكتور عبدالعزيز الشعيبي لتولي منصب رئيس جامعة إب، وهو محل احترام وتقدير كل منتسبي الجامعة، وجميع أبناء المحافظة، ممن تربطهم علاقات به، نتيجةً لما يتصف به من صفات حسنة، ويتسم به من سمات نبيلة، تفرض احترامه على كل من تعرّف عليه، واقترب منه، واحتك به، ولو حتى اكتفى بالسماع عنه، بل إن الكثير من قياديي الجامعة وأساتذتها وطلابها وموظفيها يؤكدون على الدوام أن الدكتور الشعيبي أفضل رئيس جامعة..!!.

– وفي ختام هذه المقالة المتواضعة ليس بوسعي سوى التاكيد على أن الهدف الأساس من كتابة هذه السطور ورصف تلك الكلمات هو الحرص على إنصاف هذه الشخصية الوطنية والعلمية والأكاديمية الكبيرة، المتمثلة بالأستاذ الدكتور عبدالعزيز الشعيبي.. ورزق الله وطننا رجالا كثيرين من أمثال هذا الرجل..!!.

SADIKWAGIH@YAHOO.COM

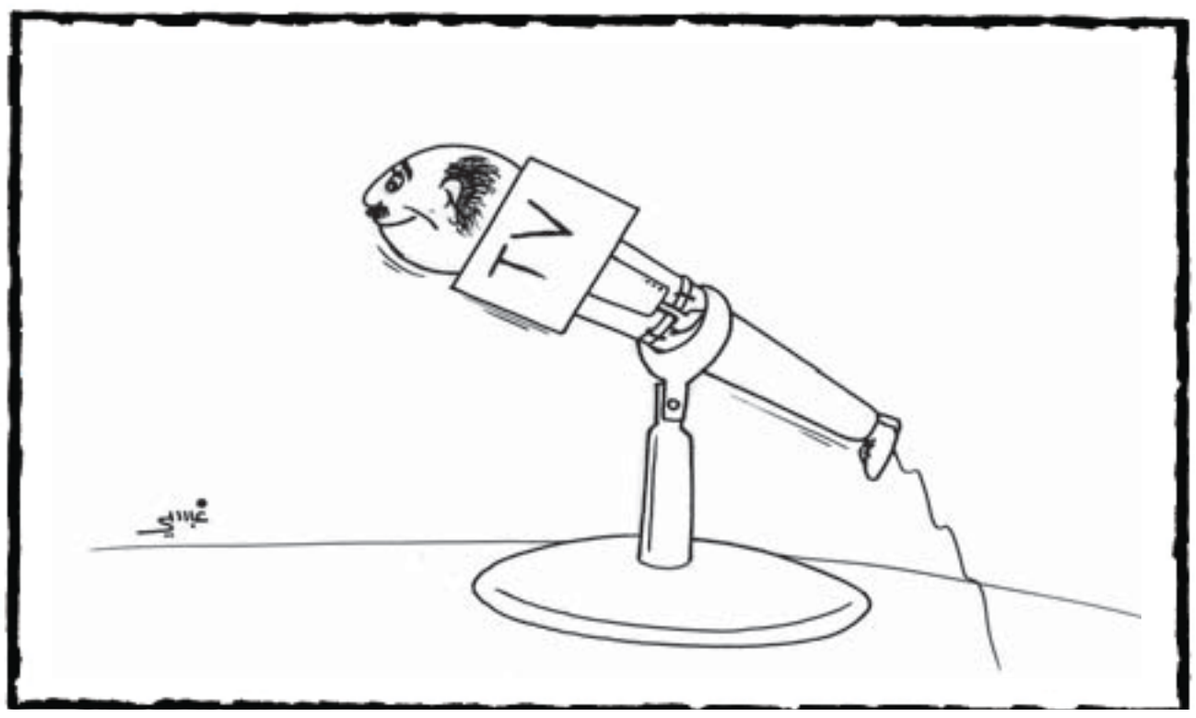

صنعاء بين الحارة والمجاورة السكنية

أ.د.خالص الأشعب

يتوزع غالبية سكان مدينة صنعاء خاصة الأجزاء التي نمت بعد عام ١٩٧٠م على ما يعرف بالمجاورات السكنية وعددها ٣٠٠ مجاورة موزعة على ٧٧ حيا تمثل هذه المجاورات بمعاييرها بيئات للسكن ، أكثر منها بيئات للحياة بمدلولها الإسلامي الذي تمثل فيه مدينة صنعاء القديمة (المسورة)..

مرجعية ثرية بما يمكن الاستلهام منها لإدخال عناصر ووسائل الحياة على الأحياء الحديثة المقامة أو التي ستقام بمجاوراتها السكنية ، تجنبا وإيقافا لعمليات التهجين في النسيج الحضري.

نتوجه بهذه الإطلالة لتأشير منطلقات قابلة للتوظيف في حالة إعادة النظر بالأحياء السكنية القائمة بمجاوراتها أو عند التخطيط لإقامة أحياء أو مجاورات سكنية جديدة تمتلك هذه المنطلقات جملة مؤشرات مادية وغير مادية (روحية ، ثقافية ، معنوية) نعرض في هذه العجالة لجانبين منها هما السكاني والتخطيطي.

أولا: البعد السكاني:

● تتصف مدينة صنعاء بنمو سكاني متسارع بنوعيه: الأول: الطبيعي البالغ٣.٢ ٪ سنويا بفعل التطور في المستويات الاجتماعية للسكان.

والثاني: الميكانيكي بمعدل يقل عن ذلك قليلا ، بفعل الهجرة نحو العاصمة ، والذي لا زال مستمرا نتيجة لعوامل الطرد من خارجها والجذب إليها، وإن تراجع ذلك عما كان عليه في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ارتفع عدد سكان العاصمة نتيجة لذلك من أقل من ٢٠٠ ألف نسمة عام ١٩٧٥م إلى ما يقارب المليونين عام ٢٠١٠م، وعملية النمو السكاني هذه لا زالت متواصلة مما يستدعي إيجاد بيئات سكنية لهم تحاكي في مقوماتها عناصر النجاح في مدينة صنعاء القديمة وتماشي متطلبات العصر.

يستلزم ذلك توفير الوحدات السكنية بأنواعها من قبل القطاعين العام والخاص وفقا للمستويات الاجتماعية الاقتصادية للسكان ، حيث تتنامى الحاجة لتوفير هذه الوحدات بأنواعها البيوت (المستقلة ، الفلات ، وشبه المتصلة، والمتصلة) بنوعين من الامتداد أفقيا وعموديا ، وبكثافات تتناسب والطيف الاجتماعي الاقتصادي لمجتمع العاصمة الموزعين على عشر مناطق (مديريات) تشغل مساحة ١٠٥٠ كليومترا مربعا بحدودها البلدية، منها ٢٣٥ كيلو مترا مربعا مبنيا (معمورا) وباعتماد معدل نمو سنوي لسكان العاصمة بنسبة٣.٢ ٪ تصبح الحاجة قائمة لتوفير ما لا يقل عن ٤٧٠٠٠ وحدة سكنية يقوم الطلب عليها سنويا مما يزيد عن الحاجة السكنية التي كانت قائمة عام ٢٠٠١م علما بأن هذا الرقم قابل للتعديل في ضوء احتساب معدلي التهرؤ (التداعي) والبناء سنويا للوحدات السكنية ضمن خطة تنموية حصرية معتمدة تستلهم من مفهوم الحارة بكل مقومات الحياة فيها خاصة وأن هناك رصيدا مساحيا خاضعاً للتوسع الحضري والسكني قدره ٩١٥ كيلومترا مربعا موزعا على مناطق العاصمة عدا منطقة صنعاء القديمة المعمورة كليا ، مما يمكن أن يوظف سكنيا باستقراء عناصر النجاح في الحارة السكنية التقليدية.

ثانيا: البعد التخطيطي:

● تمثل نمطية المجاورات السكنية المعتمدة في اليمن عموما ، وصنعاء خاصة ، نوعا من الابتعاد عن روحية ما تمتلكه الحارة العربية – اليمنية بأبعادها (الاجتماعية ، الوظيفية ، العمرانية ، البيئية) تدل المؤشرات على أن تواجد السكان في مجاوراتهم تواجد يسوده الطابع الميكانيكي ، حيث يفتقد التفاعل والتكامل الاجتماعي وحميمية العلاقات بين السكان، مما تزخر بها الحارة في منطقة صنعاء القديمة.

● تؤشر ظاهرة تغيير السكن من المجاورات السكنية إلى مناطق أخرى فقر الأجواء التي توفر الراحة النفسية والاطمئنان للعوائل المغادرة مما يدل على ضعف الانتماء إلى المكان مقارنة انشداد الفرد واعتزازه بالمكان في الحارة السكنية التقليدية.

● وعلى النقيض من استيعاب المرجعية الاجتماعية والمناخية في الحارة التقليدية ، حيث التشكيل العضوي للنسيج العمراني بكل أبعاده الاجتماعية والمناخية ، من مجال اعتماد مبدأ الانفتاح على الداخل بدافع الحفاظ على الخصوصية للفرد والعائلة وفي بيئة مناخية ملائمة تراعي موازنة توفير الضياء مع الأشعة على النقيض من ذلك تفتقد المجاورة السكنية عموما لهذه المزايا من خلال تزايد الانفتاح على الخارج والانغلاق على الداخل على مستوى المجاورة السكنية وأي من مكوناتها المعمارية التخطيطية ، حيث أخفق التجاور المفروض ، والمساكن فيها في تحقيق جيرة حميمة ، كما في الحارة الصنعانية القديمة.

● تبرز ظاهرة الافتقار إلى روحية وقدسية الجيرة ، إذ تجاوز البعد الإنساني نسبة عالية من المجاورات السكنية ، حيث اللاتوازن في توزيع الخدمات المجتمعية ، بما فيها الرقع الخضراء والتحتية مما يوفر سهولة الوصول من خلال اعتماد نظام المراتب لهذه الخدمات ، مقارنة مع الحارة التي وفرت كل ذلك لساكنيها والمترددين عليها بكفاءة عالية ولكل الفئات العمرية مما تمتلك مقومات الاكتفاء الذاتي عموما ، مما يفسر التواجد المستمر لسكان الحارة المتعايشين فيها مقارنة مع ظاهرة الهروب من المجاورة إلى حيث تتوفر الخدمات والبيئة الاجتماعية التي ينجذب إلى سكانها.

● تطغى الحركة الميكانيكية في المجاورات السكنية بالسيارات العامة والخاصة على حركة الإنسان التي تكون مشيا على الأقدام في الحارة السكنية وبمسالك مظللة تعزز التلاحم الإنساني بينهم.

مشاهد يومية

عبدالرحمن بجّاش

رداع تختنق!!!

وقد ابتُليت كما ابتلي غيري كثيرون بالقات، فقد رميت قبل أيام بالكيس الذي كان أمامي، فرائحة الدخان ملأت خياشيمي!! كان القات من الذي يسمّونه رداعي، عنسي، لا فرق!!

كنت قد سمعت أن رداع تختنق بالدخان، ولم أُعر الأمر الاهتمام الكافي إلا من زاوية الحنق على الكيس، حتى رأيت هذا الصباح – أمس – رسالة من صديق الفيس بوك ناجي عزيز، ويبدو أنه من رداع، يقول في رسالته التي عنونها »رداع تختنق«!! إن مزارعي القات يقومون بتدفئة مزارعهم الخاصة من البرد القارس الذي احتل حتى أفئدتنا، وليته يحرق القات من جذوره لنريح ونرتاح!! يدفئون مزارعهم بإحراق الإطارات وباستخدام مواد خطرة كإشعال مادة الديزل والزيوت، ما شكل سحابة سوداء – أرفق برسالته صورة للسحابة – ويقول إن الطفل عبدالله علي العبيدي، من منطقة الخبار بمديرية العرش، توفي يوم الأربعاء الماضي، وفي ذمار يقال إن أسرة بكاملها توفيت نتيجة الاختناق – أتمنى ألا يكون ذلك صحيحاً – أعرف رداع جيداً، وأعرف ناسها، أعرف بيت الكحلاني والنعيمي، وآل غالب، وعشيش وآل الخوربي وعلى رأسهم الفنان أحمد سعيد، وآل الظاهري، وكزام، والبعداني، والبابلي، والحريبي، وآل النصيري، وكثيرين غيرهم، وأعرف كرمهم جيدا، وأعرف بيوت معظمهم، حيث يعتبرونك ضيفهم حين تطأ قدمك أرض رداع، وأنا قد زرتها مرات كثيرة لا حصر لها، ولي من الأصدقاء والزملاء ما يغطون مساحة تمتد من تعز حتى صنعاء، وأهل رداع يمتلكون من الشهامة ما يملأ الوهاد والسهول والأودية.

الآن، إذا كانت رداع الكريمة تختنق، فلماذا لا نسمع للسلطة المحلية صوتا؟ ولماذا لا نرى صحة البيئة تهب بكل ما أوتيت من إمكانيات ونرى سلطة القانون تقف في وجه الجهل الذي يعمل العمائل، وأولها إحراق الإطارات والزيوت، ووسائل الإعلام، وتحديداً التلفزيون، يُفترض أن ينزل بكاميراته لينقل الضرر إلى الناس، على الآخرين الذين يفكرون بنقل »التجربة العظيمة« يحسبون حساباً لنتائجها الكارثية حين يسمعون المختصين يتحدثون عنها.

إن أمراً كهذا لا يجوز – وهو يتعلق بصحة الناس وحياتهم – لا يجوز أن يمر مرور الكرام، مثلما تمر أمور أخرى لا أحد يعيرها اهتماماً إلا بعد أن يستفحل أمرها، نكرر من هنا النداء الأخير : رداع تختنق!!

○ ○ ○ ○

موسوعة الفتوحات
موسوعة عبدالعزيز

□ وعبدالعزيز هو عبدالعزيز سلطان المنصوب، المحقق الباحث الذي إن ضاع منك أو لم تعد تراه أو لم تسمع أخباره حتى إن سألت، فاعلم أن ثمة عملاً كبيراً يعتكف من أجله.

غاب عنا الأستاذ عبدالعزيز ما يقرب من ثلاث سنوات، وبعدها سنة أخرى، وحين قبضنا عليه بالجرم المشهود وهو تعمده عدم إخبارنا ماذا يفعل؟ وأين يذهب؟ ولماذا يخطط؟ ففي جلسة القبض عليه في منزله كنا كاتب هذه السطور، محمود صغيري، أحمد شرف، سعيد الحكيمي، وأحمد سعيد ناصر، وبدون ألقاب، هكذا يكونون أقرب إلى النفس، قال يبرر غيابه : هذا هو سر الغياب، أوراق كثيرة، مسوّدة كتاب، عمل كبير، على الأقل أنا كنت لأول مرة أعرف أنه اختفى وفريق مكوّن من أولاده – كونه اعتمد على إمكانياته الشخصية – وأحمد سعيد ناصر يحققون موسوعة الفتوحات المكية للشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي، الرّجُل الذي ظلم كثيراً بتحريف كثير مما قال، كثير مما كتب.

العمل الكبير الذي قام به الأستاذ عبدالعزيز وقدّم له الأستاذ الأكبر عبدالعزيز المقالح، اعتمد النسخة المحققة على نسخة قونية المخطوطة بقلم الشيخ الأكبر نفسه، مع الاستعانة بنسخة مكتبة السليمانية والنسخة المطبوعة في القاهرة عام١٣٢٩ هـ.

وأعلم أن الجزائر أبدت استعدادها لطباعة الموسوعة وتعظيم سلام، لكن صاحب العمل أصر على أن يكون لليمن شرف طباعتها، مع الاحترام والتقدير لوزارة الثقافة الجزائرية، لن أستطيع الإلمام بكل التفاصيل، لكن يبدو أن المكتبات ستنوّر بالموسوعة، وهو جهد حرام ألا نسعى جميعاً إلى قراءته، وأتمنى أن يكون في متناول الجميع.

شكراً للأستاذ عبدالعزيز، شكراً للأستاذ الأكبر الدكتور المقالح، شكراً أولاد الأستاذ عبدالعزيز، شكراً أحمد سعيد ناصر، فقد قمتم بما يفترض أن يقوم به جهاز كبير أو على الأقل نادٍ كنادي أصدقاء الكتاب!!

○ ○ ○ ○

مناشدة

□ إلى مَنْ يهمّه الأمر : نحيطكم علماً نحن أبناء مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة، وننبّه إلى عدم حصول مديرية الدريهمي بالحديدة على المشاريع الهامة والحيوية والمتمثلة في سفلتة الخط الفرعي الذي يربط المديرية بالخط الساحلي الدولي، ويبلغ طوله خمسة كيلو مترات – فقط – وسيساهم في نقلها من العزلة التي تعيش فيها منذ سنوات، وسيربطها بمركز المحافظة، حيث أن هذا الخط يعتبر من الخطوط الهامة، كونه الشريان الرئيسي الذي سيسهل عملية تنقل المواطنين والمزارعين الذين يقومون بتسويق منتجاتهم الزراعية إلى مركز المحافظة، واحتجاجاً على عدم ربط المديرية بالشبكة العمومية للكهرباء، فالمديرية منذ عشرين عاماً وهي تعيش في ظلام دامس ولم تحصل على مشروع كهرباء أسوة ببقية مديريات المحافظة التي حصلت على مشاريع كهرباء، وعليه فإننا نناشدكم بحق الله وحق الوطن أن تنظروا إلى هذه المديرية بعين الاعتبار وتوجهوا باعتماد هذين المشروعين الهامين اللذين يعتبر تحقيقهما حلما، بالنسبة لأبناء المديرية، كون تحقيقهما سوف ينقلها من العزلة التي هي فيها.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com